آفاق برلمانية

المجلد ٥
العـدد ١

نـشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، نيسان ٢٠٠١

قمة عمّان: قرارات اعتيادية ومواقف خجولة

حكومة الوحدة الوطنية اتفاق على المبدأ واختلاف على التفاصيل

انتفاضة شعبية أم كفاح مسلح؟!

الانتفاضة في ظل غياب رؤية تنموية واضحة

تصحيح الوضع الداخلي مسؤولية من ؟! هل تتحمل السلطة المسؤولية وحدها؟!

هل ينجح المجلس التشريعي في بحث موازنة العام الحالي؟!

الاعتقال السياسي...إلى متى؟!

محاربة العملاء ومحاسبتهم .. ضرورة آنية أم دائمة ؟!

افتتـاحيـة

"الفرص الضائعة" وعلنية المعلومات

على ما يظهر، يوجد تيار فلسطيني غير بعيد عن صنع القرار يرى أن فشل المفاوضات مع حكومة باراك كان فيه اضاعة فرصة بدليل جدول أعمال شارون، أي اتفاقيات جزئية" طويلة الأمد"، وخلق وقائع جديدة على الارض تمنع أي اتفاق حتى بالشروط التي عرضها باراك، ولخصت في "وثيقة كلنتون".

ووجدت وجهة النظر هذه صدى لها في بعض وسائل الإعلام خارج فلسطين وصدى داخلي عند البعض ممن يرون في السياسة، ومن ثم المفاوضات" كفن الممكن".

غير أن القضية الأساسية هنا تتعلق بعدم وجود معلومات علنية كافية حول أسباب فشل المفاوضات حتى يمكن الحكم عليها، وعلى الخيارات المتاحة. وليس المقصود بهذا ان ما كان معروضاً إسرائيلياً مقبول فلسطينياً، أو بناء على ما نشر في وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية. إن قول الرئيس عرفات أمام المجلس التشريعي قبل أسابيع، بأنه لم تكن هناك فرص ضائعة، هو الموقف الصحيح لعدة أسباب من بينها اشتراط باراك "إنهاء الصراع" مقابل ما عرض على الجانب الفلسطيني.

ولكن لا احد يعرف يقيناً أسباب فشل المفاوضات. وهو موضوع نقاش يدور في المجالس المغلقة بقدر كبير من التكهن غير المبني على معلومات. وهذا لا ينطبق فقط على الشخص العادي، بل ينطبق أيضاً على المجلس التشريعي، كمجلس، وعلى ما ينشر في وسائل الإعلام الفلسطينية.

وعلى المجلس أن يطالب بتقرير رسمي من السلطة الوطنية حول مسار المفاوضات حتى يكون هو على الاقل في صورة التطورات السياسية. وإذا وجدت جوانب يرى المجلس من المفضل عدم الاعلان عنها، فللمجلس أن يستعمل حكمه في الموضوع. ولكن من غير المقبول للمجلس التشريعي أن يتخلى عن حقه بمساءلة الحكومة حول القضايا المصيرية، وأن يبقى بريئاً من المعرفة والمعلومات حول موضوع هو في صميم عمله.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.5, no.1, April. 2001
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

قمة عمّان: قرارات اعتيادية ومواقف خجولة

عباس زكي: ليتها لم تنعقد

حسن يوسف: هل ينتظر العرب طحن الشعب الفلسطيني؟!

العاروري: مجاملات دبلوماسية وتلميحات تافهة

الطيبي: لم يعد للدم الفلسطيني قيمة عند العرب

قرارات اعتيادية ومواقف خجولة. هذا ما وصف به محللون نتائج قمة عمّان التي انعقدت في العاصمة الأردنية أواخر آذار الماضي كأول قمة عربية دورية. وقد تصدر جدول أعمال هذه القمة قضية فلسطين والانتفاضة، وقضية العراق وهو ما اصطلح على تسميته "الحالة العراقية الكويتية".

وفي الشأن الفلسطيني، تعهد الزعماء العرب في قمة عمان بدعم الانتفاضة الفلسطينية ماليا وطلبوا بحث إعادة تفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل . وتعهدت القمة بأن تقدم للفلسطينيين (٦٠) مليون دولار في غضون أربعة اشهر في صورة "قرض حسن" و (١٨٠) مليون دولار خلال الأشهر الستة القادمة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية ولتلبية احتياجاتها من نفقات وأجور . كما حذرت القمة إسرائيل من عواقب التنصل من أسس عملية السلام ومن عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني .

يرى محللون أن قمة عمان لم تخرج بقرارات على مستوى الأوضاع المتفاقمة في المنطقة وانه حتى القرارات التي صدرت عنها قد لا ترى النور أسوة بقرارات قمة القاهرة التي عقدت في شهر تشرين أول عام ٢٠٠٠.

ويرى آخرون أن إرساء آلية دورية القمة يعتبر في حد ذاته إنجازا يضاف إلى رصيد القادة العرب، وان مجرد انعقاد القمة يشكل خطوة نوعية ينبغي عدم الاستهانة بها . كذلك هنالك من يرى أن القادة العرب لم يعد أمامهم ما يقررونه بعد أن اتخذوا كافة الخطوات التصعيدية مثل دعم الانتفاضة ووقف التطبيع مع إسرائيل.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن قمة عمان انعقدت في ظل غياب الرأي العام العربي على عكس قمة القاهرة. ويرى البعض أن غياب مثل هذا الضغط قد يكون سببا في جعل سقف قمة عمان اخفض بكثير من سقف قمة القاهرة.

أما أصحاب النظرة الواقعية من المحللين، فيرون أن معطيات الواقع العربي لا تبشر بإمكانية حدوث اختراق نوعي في طبيعة القرارات التي اتخذتها قمة عمان أو أسلوب وطريقة التنفيذ. في حين يرى آخرون أن غياب التفكير الاستراتيجي والرؤية العربية المشتركة لعملية السلام أدى إلى شلل الموقف العربي، وتزايد الضغوط على الفلسطينيين لـ"وقف العنف" في حين لا تتم الإشارة إلى العنف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون.

كذلك لا يمكن تجاهل أن العمل العربي المشترك شهد تطورا مهما عام ٢٠٠٠ تمثل في انعقاد القمة العربية الطارئة في تشرين أول في القاهرة على إيقاع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وانعقاد قمة عمان كأول قمة عربية دورية. كذلك يتفاءل مراقبون بشأن تحول القمة العربية إلى مؤسسة انطلاقا من دورية وتتالي انعقادها.

ومع ذلك يرى كثيرون أن القرارات التي تمخضت عن القمتين لا ترقى إلى درجة التحديات التي تواجه الشعوب والمجتمعات العربية. وعلى صعيد الموقف الرسمي الفلسطيني، فقد رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى لسان أكثر من مسؤول بنتائج قمة عمان على اعتبار أنه لم يكن بالإمكان تحقيق نتائج أفضل نظرا للسقف السياسي المتاح أمام القادة العرب.

عباس زكي عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة

المركزية لحركة فتح، يرى بان قمة عمان لم تحقق المطلوب منها على الصعيد الفلسطيني بل كانت قرارات القمة مثار تساؤل سيما وان الأحداث في فلسطين وصلت حافة الهاوية ولم يعد بمقدور الشعب الفلسطيني الاعتماد على قرارات قد لا تطبق ووعود قد لا يلتزم بها أحد. ويضيف زكي:"قرارات القمة خذلان كامل لطموحات الناس. تعامل القادة العرب وكأنه لا يوجد تصعيد إسرائيلي لم يعد يطاق، وتجاهلوا أننا نعيش في سجن كبير. لقد تعاطوا مع القضية وكأنهم يدفعون القيادة الفلسطينية للاعتماد على غيرهم. وعليه فان نتائج القمة لا تسر أي إنسان يضع للعروبة اعتبارا في ذهنه".

ويرى زكي بان الغارات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية وقصف منزل الرئيس عرفات في ظل القمة هو إهانة للعروبة وامتهان لكرامة العرب. ويقول: "تذكرنا قرارات القمة بخذلان العرب لعبد القادر الحسيني عام ١٩٤٨، عندما عاد من دمشق وذهب ليستشهد في القسطل".

ويرى زكي أن الخلاف على رفع الحصار عن العراق، رمز عزة العرب ورفعتهم، والخضوع للضغوط الأمريكية هو فشل ذريع للقمة. ويقول:"كان الأجدر بالقادة العرب توجيه إنذار واضح ومحدد لشارون، وممارسة ضغط على الولايات المتحدة، وتقديم مبادرة لفتح معسكرات التطوع للجهاد في فلسطين، وإحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك". وبما أن ذلك لم يحدث، يقول عباس زكي:"يا ريتها لم تنعقد".

أما حسن يوسف أحد قياديي حماس في رام الله، فيشعر بعدم الرضا عن قرارات قمة عمان لأنها لم تكن بالمستوى المطلوب فلسطينيا وعربيا. ويقول:"القرارات ليست بمستوى ما يقدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات وما يواجهه من بطش وقمع وعنف إسرائيلي. فبعيد ساعات قليلة من انتهاء القمة قصف الطيران الحربي الإسرائيلي المدن الفلسطينية".

ويتساءل حسن يوسف: "ماذا ينتظر العرب؟ هل ينتظرون طحن الشعب الفلسطيني؟ لماذا ننتظر حماية دولية من العالم؟ لماذا لا تحمينا الدول العربية؟ لماذا لا تفتح الحدود للجهاد في فلسطين؟". ويرى حسن يوسف أنه حتى على المستوى المادي، فإن القرارات لم تكن بالمستوى المطلوب لأن الشعب الفلسطيني ينوب عن الأمتين العربية والإسلامية في الدفاع عن المقدسات وحمايتها.

د.تيسير عاروري، منسق لجنة المتابعة للحركة الديمقراطية الفلسطينية "قيد التأسيس"، يرى بأن مجرد انعقاد القمة على أساس دوري يخلق أساسا لاستئناف وإعادة بناء التضامن العربي، وقد يخلق أرضية للتعاون العربي المشترك في كافة المجالات. ويقول: "أما من ناحية الأجندة، فإن القمة لم ترتق إلى مستوى طموحات الشعوب العربية فيما يخص قضيتي فلسطين والعراق". ويضيف: "ما جرى عبارة عن مجاملات دبلوماسية وتلميحات تافهة تجاه إسرائيل وأمريكا".

وبخصوص القضية الفلسطينية والانتفاضة، فإن العاروري يقول بأنه كانت هنالك استجابة نسبية للمطالب الفلسطينية وإنجازات نسبية على الصعيد المالي. ويضيف:"سياسيا، لم توجه القمة رسائل قوية ضد إسرائيل وأمريكا. لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من قبل مصر والأردن، ولم تخرج القمة برسالة حقيقية ضد التطبيع مع إسرائيل".

ويطالب العاروري بالتركيز على الجبهة الداخلية ديمقراطيا وسياسيا واجتماعيا. ويقول: "الأجندة الأساسية منذ أوسلو لم تتغير. لا بد من اتخاذ مواقف جدية على صعيد الجبهة الداخلية، ولا بد من انتهاج سياسة تفاوضية صحيحة". ويرى العاروري بأنه لا يمكن تجنيد الجماهير خلف برامج ومواقف سياسية دون الالتفات إلى هذا النوع من القضايا.

النائب في المجلس التشريعي جواد الطيبي، يرى بأن قرارات قمة عمان تمثل الحالة العربية الراهنة. ويقول:"كنا نتوقع خطابات لدعم الانتفاضة، وعلينا أن نكون واقعيين في تطلعاتنا. لم يعد للدم الفلسطيني النازف أية قيمة، في حين ينحصر تفكير القادة العرب بدفع ثمن لهذا الدم". ويرى الطيبي أن الزعماء العرب في القمة لم يجرءوا على توجيه نقد لأمريكا لاستخدامها حق النقض الفيتو وحرمان الشعب الفلسطيني من الحصول على الحماية الدولية.

حكومة الوحدة الوطنية
اتفاق على المبدأ واختلاف على التفاصيل

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، تعالت الأصوات المنادية بضرورة تشكيل حكومة ائتلاف وطني. وأصدر اكثر من مسؤول في مختلف الفصائل والاحزاب ، حتى في حركة فتح، تصريحات تنادي بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضم مختلف الوان الطيف السياسي الفلسطيني اضافة الى كفاءات فلسطينية مستقلة. هذه الاصوات التي تعالت في بداية الانتفاضة تراجعت قليلا مع استمرارها وتصاعدها، وكأن الانهماك في العمل الميداني قد جعل من الحديث عن الوضع الداخلي وضرورة تنظيمه ضربا من الترف.

وفي الطرف الآخر، حاول إيهود باراك جاهدا ان يحل ازمته الائتلافية، من خلال دعوة الليكود للانضمام لحكومة برئاسته. الا ان هذه الدعوة لم تلق استجابة من الليكود الذي ابصر دون عناء نهاية حكومة العمل، وانه بات على مشارف انتخابات تعيده للسلطة. لقد ترافقت دعوتا تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من الطرفين، في الاولى كانت الدعوة لتمتين الجبهة الداخلية وفي الثانية كانت لانقاذ مركب حكومة على وشك الغرق.

ورغم تلك الدعوات، لم تظهر أية إشارة رسمية جدية من السلطة التنفيذية، فلم ترفض ولم تقبل، ولم تتعامل مع هذه الدعوات بجدية. ويعود ذلك كما ابدى احد المسؤولين في حزب سياسي معارض، الى عدم رغبة السلطة الفلسطينية بتقييد نفسها وحركتها التفاوضية بتحالفات سياسية، فيما تكتفي بالتحالف الميداني على الأرض، كما انها لم تبد اشارات رفض لذلك كي تبقى ممسكة باطراف التحالف وتستخدمه في فعلها السياسي.

وقد بادر للدعوة لحكومة الوحدة الوطنية فصيلان من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هما الجبهة الشعبية والتي ضمّنت ذلك في مبادرتها السياسية التي اعلنتها في اواخر آب من العام الماضي، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، الذي قدم عريضة الى الرئيس عرفات تتضمن هذا المطلب. ورغم اتفاق الطرفين على هذا المطلب، الا انهما يختلفان بالنسبة لقضايا كثيرة متعلقة ببرنامج هذه الحكومة، واهدافها ودورها.

اما بقية الفصائل الوطنية والإسلامية، فهي لا زالت مترددة تجاه هذا الموضوع وهي تولي الاصلاح السياسي والاداري اهمية واولوية على ما سمّته بتعديل وزاري ربما لا يختلف عن التعديلات الاخرى، كما يقول حنا عميرة من حزب الشعب الفلسطيني، وداود تلحمي من الجبهة الديمقراطية. وبينما لا يرفض الحزبان هذه الحكومة من حيث المبدأ، الا انهما يريان انها يجب ان تكون نتيجة لإصلاحات يجب الشروع بها فورا. في حين ترى كل من فدا والجبهة الشعبية ان هذه الحكومة هي اداة الاصلاح، وبدونها يصعب اجراء مثل هذه الاصلاحات. ومن الجدير بالذكر، ان هذه الفصائل عدا "فدا" هي غير ممثلة في المجلس التشريعي او مجلس الوزراء، لكنهم يحضرون اجتماع القيادة الفلسطينية بصفة عضويتهم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اما الحركات الإسلامية وخصوصا حركة حماس، فهي لم تحدد موقفا بالسلب او الايجاب تجاه هذه الدعوة، وتظهر بأنها غير معنية بفتح نقاشات او حوارات في هذا الموضوع، او انها غير معنية بمشاركة ما في السلطة الوطنية.

أما في المجلس التشريعي، فتتعالى أصوات وتقدم توصيات سواء من اللجنة السياسية، او من نواب لغرض تشكيل مثل هذه الحكومة. كذلك فان اللجنة الحركية العليا لفتح في الضفة الغربية قد اصدرت بيانا يطالب بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية.

صالح رأفت: وصول شارون يؤكد ضرورة تشكيلها

يقول السيد صالح رأفت، الامين العام ل "فدا": "هناك حوارات تجري بين القوى الوطنية بشأن هذا الموضوع،

وقدمت مجموعة من القوى الوطنية وشخصيات مستقلة في القطاع مذكرة للرئيس عرفات تطالب بتشكيل هذه الحكومة. كما اشتمل اللقاء الذي جرى مع الرئيس في فترة مكوثه الأخيرة في رام الله على طرح هذا المطلب". ويرى رأفت ان وصول شارون الى الحكم في اسرائيل يشكل احد الدوافع لتوجه فلسطيني جاد لمواجهة سياساته المستقبلية من خلال جمع كافة التيارات السياسية الفلسطينية في الحكم.

ويشير رأفت إلى ان من وظائف هذه الحكومة اعادة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني واعداده لظروف مقاومة ربما تتصاعد مع مجيء شارون لدفة الحكم الإسرائيلي. بما يقتضيه ذلك من محاربة الفساد، واعادة هيكلة موسسات السلطة الوطنية، لتكون قادرة على اعلان بسط السيادة على الاراضي الفلسطينية ومستعدة لتبعات مثل هذا القرار، اضافة لدورها التحضيري للمؤسسات اللازمة للدولة العتيدة من الاعلان الدستوري الى اجراء بعض الانتخابات الممكنة. ولا يشترط رأفت ضرورة مغادرة سقوف اوسلو او اعتبار ذلك شرطا لتشكيل هذه الحكومة.

وبخصوص معيقات تشكيل هذه الحكومة، قال رأفت: "ان المهم هو قناعة الرئيس عرفات بذلك، اضافة لاهتمام الطرف السائد بتحقيق موقفه المعلن".

علي جرادات: حكومة من الداخل والخارج

يؤكد السيد علي جرادات، عضو المكتب الساسي للجبهة الشعبية، على ان مبادرة الجبهة الشعبية التي قدمتها في نهاية آب من العام المنصرم والتي اشتملت على الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعني ضرورة مغادرة قيود اتفاق اوسلو وملحقاته. ويرى جرادات ان دور هذه الحكومة هو التصدي للقضايا السياسية الكبرى، ومنها: إعلان بسط السيادة على الاراضي الفلسطينية، واعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني بما يحرره من الاتفاقات مع الاسرائيليين، وبما يوفر فيه آليات لنظام سياسي ديمقراطي قائم على فصل السلطات، ومؤسسات دولة ذات شفافية، اضافة للدور المقاوم لها، والذي يجب ان يقود عملية الدفاع عن اراضي الدولة والسعي بمختلف الوسائل لتجسيد وتحقيق السيادة على الاراضي خارج المنطقة (أ).

ويرى جرادات ان هذه الحكومة يجب ان تتشكل من داخل الوطن والشتات لتعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وعن الالتزام بقضية اللاجئين وعودتهم. كما يرى ان من مهماتها التحضير لمؤسسات الدولة سواء بتحضير اللوائح الدستورية وهياكل مؤسسات الدولة، او اجراء الانتخابات لبرلمان وطني، يقوم بفرز سلطة تنفيذية جديدة حيث ينتهي دور حكومة الوحدة الوطنية، التي هي في الجوهر حكومة طوارىء تمهيدية مؤقتة لكنها أصغر واكثر فاعلية من هيئة الاستقلال التي دعا اليها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. ولا يبين جرادات موقع المنظمة من هذه الحكومة ودور اللجنة التنفيذية في هذا المجال.

داود تلحمي: ليس هناك دعوة بمفهوم واحد

ينفي داود تلحمي عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية علاقة جبهته بالدعوة لتشكيل مثل هذه الحكومة، ويقول:"ليس لنا علاقة بالدعوة لها رغم اننا لا نرفضها من حيث المبدأ ونشارك في حوارات تطرح فيها هذه القضية، الا اننا ومن خلال الحوارات لا نجد دعوة موحدة بمضامين واحدة لتشكيل مثل هذه الحكومة".

ويطالب تلحمي بدلا عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بتعزيز الوحدة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، واجراء اصلاحات في اجهزة المنظمة والسلطة. ويقول:"لا نعتقد ان هذه الاصلاحات يمكن ان تتم بتعديل وزاري او دخول قوى جديدة الى الوزارة، انما باعتماد برنامج سياسي جديد، يتصدى لقضايا النضال التحرري وعملية التفاوض والقضايا الداخلية". ويشير تلحمي إلى ان عملية الاصلاح يجب ان تشمل مكافحة الفساد وهدر الطاقات الوطنية، واتخاذ قرارات ملزمة بشأن العملية التفاوضية تحدد مرجعيتها وارضيتها.

ويدعو تلحمي الى تعزيز الرقابة الشعبية من خلال اجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية، وانتخاب الجسم التمثيلي للضفة والقطاع والقدس في المجلس الوطني الفلسطيني كبديل للمجلس التشريعي.

حنا عميرة: المهم ادخال انجازات الانتفاضة الى النظام السياسي

لا يعتبر السيد حنا عميرة، عضو الامانة العامة لحزب

الشعب الفلسطيني، حزبه من الداعين الى حكومة وحدة وطنية، لان الحزب لا يرى في أي تعديل فوقي وبيروقراطي حلا لازمة النظام السياسي الفلسطيني. وينادي عميرة بأولوية الاتفاق على برنامج وخطة وطنية موحدة، تتناول ثلاث قضايا هي: الأداء التفاوضي والسياسي، والاداء الاقتصادي الداخلي، والاداء الاداري لاجهزة السلطة الوطنية. ويقول: "إذا جرى الاتفاق على مضامين هذه المحاور يمكن تنفيذ حكومة". واضاف: "اننا نسمع نوايا طيبة من شخصيات محسوبة على حزب السلطة، لكننا لا نلمس خطوات عملية في هذا المجال. كما أننا نرى ان موضوعة الحكومة الوطنية تستخدم احيانا كمحاولة لتصفية حسابات سياسية على خلفية الموقف من اتفاق اوسلو الذي انتهت صلاحيته زمنيا وسياسيا، حيث يوضع هذا الامر قبل كل اجراء آخر".

ويشير عميرة إلى العقبة الرئيسية تجاه عملية الاصلاح والمتمثلة في عدم استعداد قيادة السلطة الوطنية لهذا الأمر مما يستدعي ضغطا شعبيا لاجل تحقيقه. ويرى عميرة أن الإصلاح لا يتأتى إلا من خلال خطوات عملية تطالب بتعزيز سيادة القانون وتعميم مبدأ الانتخابات في كل المؤسسات التمثيلية، والبحث عن كافة السبل التي يمكنها ان تدخل انجازات الانتفاضة الحالية الى صلب النظام السياسي الفلسطيني.

حسن يوسف: اذا طرح علينا الموضوع نناقشه ونقيمه

لا تعير الحركة الاسلامية اهتماما بمسألة حكومة الوحدة الوطنية. وهي لا ترى في الحوارات التي تجري بشأنها حوارات جدية، سيما وأنها ليست مطروحة من طرف رسمي تنفيذي، بل ان الحديث يجري حولها في لقاءات القوى السياسية. يقول حسن يوسف أحد قياديي حماس: "لم يطرح الموضوع علينا من أي جهة رسمية، وانما سمعنا به من خلال اجتماعات القوى السياسية. وفي حال عرضه علينا من جهة رسمية، فإننا سندرسه ونقيمه". ويولي حسن يوسف اهمية اكثر للوحدة الميدانية في مقاومة الاحتلال على قاعدة الموقف السياسي. ولا يمانع حسن يوسف بطرح الوضع الداخلي برمّته للبحث وتحديد المشاكل وحلولها، فيما يظهر حذرا في مسألة مشاركة الحركة الاسلامية في وزارات السلطة او في اتخاذ قرارات تتطلب المشاركة في السلطة بناءا عليها. ويبين ان الحركة الاسلامية لا تمانع باقامة دولة ومؤسسات دولة في هذه المرحلة رغم ان ذلك لا يشكل جزءا من برنامجها.

حاتم عبد القادر: حكومة الوحدة مطلب ملح

يرى النائب حاتم عبد القادر أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو مطلب وطني ملح، تفرضه ضرورات تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة التحديات، وتشكل ردا على التهديدات الإسرائيلية. وينحى النائب حاتم عبد القادر باللائمة على السلطة التنفيذية في عدم تشكيل هذه الحكومة، حيث لا تبدي توجهات جدية تستجيب لهذا المطلب الشعبي كما وصفه.

ويشير النائب حاتم عبد القادر الى ان هناك توجها طاغيا في المجلس التشريعي يطالب بحكومة وحدة وطنية، فيما يبين ان حركة فتح في الضفة الغربية قد وجهت رسالة رسمية للرئيس عرفات تطالبه بتشكيل هذه الحكومة.

ويرى حاتم عبد القادر ان مهمة الحكومة هي ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، وإنهاء ظاهرة الفساد، وتقوية الموقف السياسي الفلسطيني، بما يجعله قادرا على مواجهة المستجدات السياسية المحلية والاقليمية.

كمال الشرافي: الحكومة ضرورة للمستقبل الوطني

يؤيد النائب كمال الشرافي تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويقول:"انها ضرورة للمستقبل الوطني خصوصا بعد التجربة المريرة للمفاوضات سواء قبل او بعد الانتفاضة". ويشير الشرافي إلى ان تشكيل هذه الحكومة يعزز التمسك بالثوابت الوطنية، كما يسهم في تصحيح الاوضاع الداخلية الفلسطينية ويخلق اجماعا وطنيا على قضايا التفاوض. ويرى أن من بين أبرز مهامها العمل على بسط السيادة على الاراضي الفلسطينية. ويوضح بأن العائق امام تشكيلها هو عدم وجود ارادة سياسية سواء في السلطة او في المعارضة.

انتفاضة شعبية أم كفاح مسلح؟!

الشيخ: نحن أمام حرب استنزاف وليس لنا خيار إلا مواصلة الانتفاضة

الشوبكي: مظاهر العسكرة أضرت بالقضية وبالانتفاضة

حمايل: من الصعب تسيير الانتفاضة بموجب "كاتالوج"

فارس: الأفضل لنا هو الانتفاضة الشعبية،لكننا لسنا اللاعب الوحيد في الميدان

مع دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها السادس، يتساءل المواطن الفلسطيني بشأن الخيار النضالي الذي ينبغي تبنّيه فلسطينيا خصوصا في ظل ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وإذا كانت الانتفاضة قد اندلعت بزخم جماهيري وشعبي واسع النطاق، وإذا كانت قد استمرّت أكثر مما توقع لها الكثيرون، وإذا كانت قد أخذت في أحيان كثيرة طابعا عسكريا مسلحا على حساب المشاركة الشعبية الواسعة، إزاء كل هذا إلى أين تسير الانتفاضة وأي من الخيارات هو المطلوب فلسطينيا؟

حسين الشيخ، أمين سر فتح في الضفة لغربية، يرى بأنه لم يعد أمام الشعب الفلسطيني سوى خيار مواصلة الانتفاضة بأشكالها المتعددة ضد الاحتلال والمستوطنين. ويقول: "نحن أمام حرب استنزاف، ولا بد أن نحسن إدارة هذه الحرب بالاعتماد على نقاط القوة لدينا والتركيز على نقاط الضعف لدى الطرف الآخر". ويرى الشيخ بأن نقاط القوة الفلسطينية تكمن في إرادة الجماهير وفي التفافها حول القيادة وحول الثوابت الوطنية الفلسطينية. ويضيف: "المطلوب أن نقترب من مشاعر الناس ومن مصالحهم، ويجب أن نتخلص من أي سلوك يتحول إلى عبء على الجماهير. فكل شهيد يسقط نحن نخسره بمعنى حرب الاستنزاف، ويجب أن نبحث عن السبل التي توفر لنا إمكانية الاستمرار في الانتفاضة".

كذلك يرى الشيخ أننا بصدد انتفاضة سياسية من أجل الاستقلال والتحرير، ولسنا بصدد انتفاضة مطلبية لتحسين شروط الحياة. ويقول: "لا بد من الوقوف مطوّلا إزاء العديد من الظواهر والممارسات. فمثلا، لا ينبغي أن نحوّل الانتفاضة إلى استعراض عبر القنوات الفضائية، أو أن نحوّلها إلى مجرّد أرقام ومادة دعائية. لا يجوز أن يتحوّل الدّم الفلسطيني إلى تجارة".

من جهته، يرى جمال الشوبكي، عضو المجلس التشريعي وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، بأن الانتفاضة دخلت القاموس العصري على أنها مشاركة جماهيرية شعبية ضد الاحتلال. ويقول: "كان من الأجدر بنا الحفاظ على الطابع الشعبي للانتفاضة وتحديدا داخل مناطق السيادة الفلسطينية الكاملة".

ويرى الشوبكي أن مظاهر العسكرة في المسيرات والجنازات وإطلاق النيران من المناطق والأحياء السكنية أعطى مبررا لإسرائيل لاستخدام كامل قوتها في قمع الفلسطينيين والبطش بهم. ويضيف:"الآن، وصلنا إلى قناعة بأن هذه الظواهر أضرّت بقضيتنا وبالانتفاضة. وأخذ قرار بوقف هذه الظاهرة لكن بعد فوات الأوان. فالخسائر والدمار الذين نتجا عن هذه الظواهر يحتاج إلى وقت طويل للتغلب على نتائجه وانعكاساته".

عبد الفتاح حمايل، عضو المجلس التشريعي، يرى بأن من حق المواطن الفلسطيني أن يعرف إلى أين نسير. ويقول:"هذا التساؤل يراود المواطن كما يراود السياسي والمسؤول. لكن من الصعب تسيير الانتفاضة بموجب "كاتالوج" يحتوي على كافة التفاصيل". ويرى حمايل بأن من الضروري البحث عن آليات وإمكانات أخرى أكثر تأثيرا على الطرف الآخر. أما بخصوص إطلاق النار من بين الأحياء السكنية، يقول حمايل:" استخدام الأسلحة وإطلاق النار من بين الأحياء السكنية هو ظاهرة فردية ومبادرة فردية، وهو أمر مخالف للتوجه الرسمي وللتوجه الوطني وأحيانا كثيرة يكون هذا الأمر مثار تساؤل وارتياب".

قدورة فارس، عضو المجلس التشريعي، يرى بأن الأفضل لنا هو الانتفاضة الشعبية. ويقول:"لكننا لسنا اللاعب الوحيد في الميدان. الإسرائيليون يتحكمون بوتيرة الانتفاضة الحالية قبل أن تطلق عليهم رصاصة واحدة". ويرى فارس بأن المطلوب الآن مزيد من التوعية وتشكيل اللجان الصحية والتعليمية. ويضيف:"المطلوب مشاركة شعبية أوسع في فعاليات الانتفاضة وخصوصا في الريف الفلسطيني".

الانتفاضة في ظل غياب رؤية تنموية واضحة

تجري عادة في الاوساط الشعبية مقارنة الانتفاضة الحالية بالانتفاضة الكبرى التي اندلعت عام ١٩٨٧. ويتمحور موضوع المقارنة عادة حول البعد الاقتصادي الاجتماعي للانتفاضة الحالية. ففي الانتفاضة السابقة تحملت القيادة الوطنية الموحدة مستندة الى تنظيم شعبي واسع مسؤولية تنظيم الحياة في فلسطين وحققت قدرا من التكافل الاجتماعي وترشيد الاستهلاك وتشجيع مبادرات الانتاج الوطني البيتي والصغير والمتوسط كعنصر من عناصر المقاومة.

وأصدرت القيادة الوطنية الموحدة آنذاك قرارا بمنع المنشآت الوطنية من طرد أي عامل بشكل تعسفي، ووفرت حماية للمنتوج الوطني من خلال مقاطعة المنتوج الاسرائيلي في اطار استيعاب هذ المنشآت للعمال الذين لا يستطيعون العمل في اسرائيل، خاصة وان العمل في اسرائيل لم ينقطع بشكل كبير في بدايات الانتفاضة واستغرق ذلك ثلاث سنوات ليصبح العمل في اسرائيل يحتاج الى تصريح من السلطات الاسرائيلية.

ولعل المتغير الأبرز في الانتفاضة الحالية هو وجود سلطة وطنية تدير شؤون المجتمع الفلسطيني ولها مؤسساتها وموازناتها. كذلك فإن سلسلة الاغلاقات والحصارات المتعددة التي فرضت على المناطق الفلسطينية بعد سلسلة من العمليات داخل إسرائيل خلقت خبرة لدى الفلسطينيين في التعاطي والتكيف معها. وجهد الاقتصاديون والاحصائيون في حساب حجم الخسائر الناجمة عن ذلك كما يجهدون الان في ذلك.

اضافة الى ذلك، ادى متغير قيام سلطة وطنية بعد اتفاق اوسلو الى وجود مشغل عام استطاع ان يستوعب حوالي ربع قوة العمل الفلسطينية في الاجهزة المدنية والامنية، فيما تشغل الورش الاسرائيلية بشكل منظم او غير منظم ربعا آخر، ويستوعب القطاع الخاص الفلسطيني باقي قوة العمل ناقصة نسبة بطالة تتراوح بين ١١-١٨٪ دون احتساب فترات الاغلاق والحصار التي ترفع البطالة عادة إلى نسبة ٤٠٪.

ورغم ذلك، فقد أوجد الإغلاق الإسرائيلي الحالي نسبة بطالة تصل الى ٣٨٪ وفق آخر تقديرات لدى وزارة العمل الفلسطينية. ولم يتضرر العمال في الورش الاسرائيلية فحسب، بل طالت البطالة قطاعات انتاجية فلسطينية لم تعد تستطيع ان تسوق انتاجها سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر المعابر، او بين مناطق الضفة الغربية نفسها الامر الذي ادى الى تقليص حجم الانتاج وبالتالي تقليص عدد العمال والموظفين.

يقول النائب عبد الجواد صالح:"ان افتقار السلطة الوطنية الى رؤية تنموية واضحة، وافتقارها الى خطة تنموية حقيقية جعلها اسيرة المتغيرات وغير قادرة على احتمال الطوارئ التي كانت دائما متوقعة. وبالتالي فان ما يجري من تدهور اقتصادي هو نتاج غياب الرؤية والخطة التنموية".

كما يوضح النائب عبد الجواد صالح ان الشروط العملية والاجرائية للاستثمار في فلسطين لا تشكل جاذبا للمستثمرين، حيث تسهم الاحتكارات الحكومية في تقليص فرص المبادرة، كما يلعب اشتراط مشاركة السلطة الوطنية بنسبة ما بين ٣٠-٤٠٪ من اصول أي استثمار خاص دور العامل الطارد للاستثمار، هذا عدا عن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والذي لا يشكل عاملا جاذبا لرأس المال.

خلال الانتفاضة الحالية، تم فصل عمال من عملهم كاجراءات تقليصية. وجرت أيضا نشاطات نقابية عمالية ضد هذا الفصل، وتدخلت النقابات ووزارة العمل للحد من هذه الظاهرة، الا ان اجراءا رسميا حكوميا بمنع فصل العمال من عملهم لم يصدر حتى الان رغم خروج مظاهرات عمالية في الضفة والقطاع تحتج على عمليات الفصل او تخفيض الأجور. وتم تسليم عرائض للمجلس التشريعي تطالبه باصدار ونشر قانون العمل في الجريدة الرسمية.

وفي أواسط شباط الماضي، اعلن رئيس المجلس التشريعي أمام حشد من العمال المتظاهرين، أن قانون العمل الفلسطيني سيتم اصداره ونشره في الجريدة الرسمية في شهر نيسان القادم، ليكون نافذا وفق القانون في شهر ايار. الا ان نفاذ القانون لا يشكل حلا سحريا لمشكلة البطالة، ولعمليات فصل العمال كما يقول عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال في فلسطين، مناويل عبد العال. فالقانون كما يشير بحاجة الى لوائح تنفيذية لتطبيقه كما يحتاج الى حركة نقابية قوية تدفع نحو تطويره.

وقبل اندلاع الانتفاضة الحالية بشهرين تقريبا، كانت السلطة التنفيذية قد أعدّت قانون التأمينات الاجتماعية للقراءة الاولى، وكان لاتحاد نقابات العمال وجهة نظر في هذا القانون ترى بضرورة تعديله من قانون للتأمينات الاجتماعية الى قانون للضمان الاجتماعي يشتمل على تأمين ضد البطالة وهو ما لم يؤخذ به كا قتراح في ضوء ضعف موارد الدولة.

مقابل ذلك، فان حالة البطالة لم تعد عرضية. وحسب وجهة نظر الاقتصاديين، فإن البطالة في فلسطين تعتبر مزمنة حيث انها زادت عن الحد الادنى المحدد من منظمة العمل الدولية (٧٪) لمدة عام. ويرافق ذلك تشتت وشرذمة وضعف في الحركة النقابية جراء التنافس على تمثيل العمال الفلسطينيين بين اتحاد الداخل واتحاد الخارج، ناهيك عن ارث التنازع الفصائلي الذي افرغ النقابات من عضويتها لتصبح مجرد هياكل و"دكاكين".

وانتقد نقابيون آخرون عملية توزيع المساعدات على العمال والتي لا تتعدى "٥٠" دولارا للعامل ولمرة واحدة، وأشكال خلق فرص العمل التي تحاول بعض المؤسسات تبنيها والتي لا تشكل حلا ولو مؤقتا لمشكلة البطالة، كما يقول عبد العال الذي دعا الى ضرورة التخلي عن انماط الاستهلاك القائمة والتوجه نحو تعزيز الانتاج الوطني المعتمد على الموارد المحلية بما يضمن بناء اقتصاد مقاوم.

ويشكك بعض الكتّاب في مدى إسهام حملة مقاطعة منتجات الاحتلال الإسرائيلي في زيادة استثمار الرأسمال المحلي بما ينتج بضائع بديلة للمنتجات الاحتلالية. ويرون ان هذا الرأسمال يخاف المخاطرة غير مضمونة النتائج في ضوء عدم جدية دعوة المقاطعة من قبل الاطر الرسمية الفلسطينية التي لم تصدر وزارات السلطة المختصة توجيهاتها لوكلاء البضائع الاسرائيلية بالامتناع عن توريدها للسوق المحلي.

تصحيح الوضع الداخلي مسؤولية من ؟! هل تتحمل السلطة المسؤولية وحدها؟!

يؤكد قادة العمل الميداني من القوى الوطنية والإسلامية على ضرورة ان تحدث الانتفاضة تغييرات جوهرية في الأداء الفلسطيني سواء على الصعيد التفاوضي او على صعيد العلاقة مع الجانب الإسرائيلي بشكل عام. وقد أعلنت القوى الوطنية والإسلامية عن موقفها هذا في البيانات المتتالية التي تصدرها بشأن الفعاليات اليومية للانتفاضة. وقد باتت هذه القضية هي الشغل الشاغل للعديد من المؤسسات المعنية بدراسة المجتمع الفلسطيني.

فإضافة إلى الخلل التفاوضي، من حيث آلية التفاوض وأسسها ومرجعيتها، وهو الأمر الذي لم يتردد الكثير من قادة العمل السياسي في الإعلان عنه مرارا وتكررا بحيث أعلنوا استحالة العودة إلى الآلية السابقة، فقد كشفت الانتفاضة ما اعتبره كثيرون خللا على الصعيد الداخلي الفلسطيني من حيث العمل المؤسساتي ومدى قدرته على مواجهة مثل هذا العدوان الذي مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي طوال الشهور الماضية.

وزارة الصحة على سبيل المثال، هي من اكثر الوزارات بذلا للجهد في توفير الأجواء الملائمة لعلاج الجرحى ومحاولة إنقاذ حياة الذين سقطوا خلال المواجهات. كما بذلت وزارة التربية والتعليم جهودا مضنية في محاولة للحفاظ على سلامة واستمرار العملية التعليمية في المدارس. وبرز دور هاتين الوزارتين لدرجة ان المجلس التشريعي أشاد بالدور الذي قامتا به.

وكان أمين عام المجلس الوزاري قال بان الحكومة أولت وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة أهمية خاصة خلال انتفاضة الأقصى انطلاقا من طبيعة الدور الهام الذي تقوم به الوزارتان.

عبد الرحيم ملوح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، يرى أن الانتفاضة تقتضي مراجعة شاملة لاستراتيجية السياسة الفلسطينية خلال السنوات السابقة.

وأكد أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي على ان انتفاضة الحرم شطبت كافة الأسس التي قامت عليها مفاوضات السنوات السابقة برعاية

الولايات المتحدة الأميركية. وقال البرغوثي: "إن من أهداف الانتفاضة الحالية فيما يتعلق بالشأن التفاوضي هو خلق آلية تفاوضية جديدة برعاية دولية وعدم العودة للرعاية الأميركية المنحازة لإسرائيل". ونوه البرغوثي إلى المطالب التي تنادي بتحسين الوضع الداخلي بما يضمن إحداث نقلة في الأداء الفلسطيني في كافة الاتجاهات.

وقد شكلت الدعوة لتشكيل حكومة انتفاضة من كافة الفصائل الفلسطينية نقطة أساسية لتحقيق الإصلاح الداخلي، حيث اتفق غالبية ممثلي الفصائل والقوى مع هذه الدعوة. وازداد صدى هذه الدعوة بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية إسرائيلية ونجاح أريئيل شارون في الوصول إلى رئاسة الوزراء.

ويقول البرغوثي: "نعم، يجب إعادة النظر في السلوك الفلسطيني السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني".

ولم تشمل الدعوة إلى تصحيح الوضع الداخلي مؤسسات السلطة الوطنية فحسب، بل تعدتها لتشمل أيضا كافة التنظيمات والأحزاب السياسية. ويقول البرغوثي في هذا الصدد: "الفساد ليس موجودا في السلطة فقط، بل وفي التنظيمات والأحزاب السياسية".

وبالفعل، فقد كشفت الانتفاضة الكثير من العيوب سواء على صعيد العملية السياسية او على صعيد الوضع المؤسساتي الداخلي. وعليه فقد تعالت الأصوات الداعية إلى ضرورة إصلاح الوضع الداخلي جنبا إلى جنب مع مواجهة الاحتلال.

ومن ضمن هذه الأصوات ما قاله العديد من النواب خلال جلسة عقدها المجلس في رام الله. و دعا غالبية النواب إلى ضرورة البحث في الوضع الداخلي وتصحيحه تلبية لمتطلبات الانتفاضة. في حين عارض بعض النواب التركيز على قضية الوضع الداخلي والتي تتخذها الدول العربية كذريعة لعدم الإيفاء بالتزاماتها المالية والتي تعهدت بها للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة.

واستجاب المجلس التشريعي لهذه الدعوات وحدد جلسة خاصة لتقييم الوضع الداخلي. وشكل المجلس لجنة برلمانية لإعداد تقرير في كافة المجالات بالتنسيق والتشاور مع وزارة الشؤون البرلمانية. بيد أن هذه اللجنة لم تعمل بعد علما بأنه كان من المفترض ان تقدم اللجنة تقريرها في الأسبوع الأخير من شباط. وذهب المجلس إلى افتتاح دورته السادسة دون التطرق إلى هذه القضية او إلى ما آل إليه عمل اللجنة.

النائب عزمي الشعيبي، أحد أعضاء اللجنة يرى بأن من أهم أسس الصمود في وجه العدوان الإسرائيلي هو تصليب الوضع الفلسطيني الداخلي من خلال تصحيح الأداء. وكان الشعيبي قد طرح بان تتم مساءلة كل وزير على حدا حول ما قامت به وزارته خلال الانتفاضة وما هي المعوقات التي حالت دون قيام هذه الوزارة بدورها. الا ان هذا القرار لم يتم الأخذ به.

وخلال انتفاضة الأقصى، بادرت العديد من المؤسسات المختلفة إلى تنظيم ندوات وورش عمل لبحث الوضع الفلسطيني الداخلي في ظل الانتفاضة. وقد لقيت هذه الندوات إقبالا جيدا من المواطنين والمهتمين في هذا الشأن. واعتبر البعض ان عقد مثل هذه الندوات بحد ذاته هو تطور إيجابي على صعيد مناقشة قضايا هامة كان من المحظور طرحها في أوقات سابقة مثل قضية إطلاق النار من بين الأحياء المدنية.

وفي إحدى الندوات التي عقدت في رام الله لبحث الوضع الفلسطيني الداخلي في ظل الانتفاضة، استبعد أمين عام المجلس الوزاري احمد عبد الرحمن إمكانية إحداث تغييرات جوهرية على الصعيد الداخلي، في هذه المرحلة بالذات، مشيرا في هذا السياق إلى افتقار المجتمع الفلسطيني إلى قوانين هامة تعالج مثل هذه القضية. إلا أنه قال: "ستتم محاسبة كل من يخطئ".

ويحمل العديد من نواب المجلس التشريعي السلطة التنفيذية مسؤولية عدم العمل بالقوانين التي اقرها المجلس التشريعي طوال فترة عمله منذ العام ١٩٩٦. وأشار النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، الدكتور غازي حنانيا إلى ان المجلس بحث طوال فترة عمله ٨٣ قانونا، تم إقرار ٤٤ منها من قبل المجلس وصادق الرئيس ياسر عرفات على ٢٩ منها.

واعتبر حنانيا ان من الأسباب التي قد تدفع البعض للحديث عن فشل المجلس التشريعي هو عدم قدرة المجلس على إعمال القرارات والقوانين التي اقرها.

وفي الوقت الذي تعول فيه مؤسسات المجتمع المدني على السلطة الوطنية بإحداث تغييرات جوهرية كنتيجة منطقية لما أحدثته الانتفاضة من تكاتف ووحدة داخلية، أكدت السلطة الوطنية على أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني ليس على الصعيد الداخلي فحسب بل وعلى الصعيد السياسي ومواجهة الاحتلال أيضا.

وكانت المسيرة الجماهيرية التي شارك فيها الآلاف من مختلف القطاعات والمؤسسات، وما قام به المشاركون في المسيرة من إزالة للحاجز الترابي على طريق رام الله – بيرزيت اكبر مثال على هذا الدور. مما دفع وزير الثقافة والإعلام ياسر عبد ربه للقول ان هذه المسيرة تؤكد على أهمية الدور الذي بإمكان مؤسسات المجتمع المدني القيام به.

وبالتالي فقد اعتبر مراقبون ان إحداث تغيير على المستوى الداخلي في المجتمع الفلسطيني مهمة لا تتحملها المؤسسات الرسمية والمجلس التشريعي فقط، بل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والقوى الفلسطينية أيضا. خصوصا في ظل وجود إجماع بان الانتفاضة الفلسطينية يجب ان تنقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة سابقة إلى مرحلة جديدة اكثر إيجابية وديناميكية.

وسط ظروف وتعقيدات تشهدها السلطة الفلسطينية لأول مرة

هل ينجح المجلس التشريعي في بحث موازنة العام الحالي؟!

لا تزال لجنة الموازنة في المجلس التشريعي تدرس موازنة العام ٢٠٠١ التي تسلمتها من وزارة المالية في جلسة التشريعي التي عقدت أوائل آذار في مدينة غزة وسط تساؤلات حول قدرة اللجنة على الخروج بتقرير شاف حول مشروع الموازنة المقدم. سيما وأنه لأول مرة يبحث مشروع الموازنة في مثل هذه الأوضاع منذ ان تم انتخاب المجلس في العام ١٩٩٦.

وكان على نواب المجلس التشريعي ان يحصلوا على تصاريح خاصة بعد عملية تنسيق مضني من اجل الوصول إلى مقر المجلس في غزة لبدء الدورة السادسة للمجلس التشريعي، خاصة في ظل الحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ ستة شهور.

وأشار نواب إلى ان تسليم الموازنة إلى المجلس التشريعي جاء على أمل الانتهاء منها وإقرارها قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في المملكة الأردنية الهاشمية أواخر آذار.

ويأتي تقديم الموازنة إلى المجلس التشريعي بعد مرور خمسة اشهر على موعدها الأصلي، وسط ظروف اقتصادية مريرة تعيشها السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني نتيجة الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإغلاق المعابر. وتوقع كل من رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي ، ورئيس اللجنة الاقتصادية وجود صعوبات كبيرة في تقدير موازنة العام الحالي نتيجة الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب العدوان الإسرائيلي. الا ان الموازنة قدمت إلى المجلس الذي ينتظر تقرير لجنة الموازنة من اجل إقرارها او ردها.

وكانت لجنة الموازنة تقدمت بتقرير إلى المجلس التشريعي في آخر جلسة من دورته الخامسة أشارت فيه إلى انه كان بإمكان الحكومة تقديم مشروع الموازنة قبل اندلاع الانتفاضة في نهاية أيلول من العام الماضي.

وقال نواب ان الحكومة تأمل ان يتم إقرار الموازنة بسرعة من قبل المجلس التشريعي قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية من اجل إظهار قيمة العجز الذي تعانيه الحكومة جراء العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

وجاء في تقرير لجنة الموازنة: "إننا نتساءل كيف ستطالب السلطة التنفيذية الدول العربية والأجنبية تغطية عجز الموازنة دون وجود موازنة مقرة تبين قيمة العجز؟!".

وفي محاولة منها لدحض أية تبريرات للتأخر في تقديم الموازنة، خاصة في الوضع الطارئ الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية جراء الحصار الإسرائيلي المشدد، استعانت اللجنة بوحدة البحوث البرلمانية لتبيان بعض مواد القوانين في الدول العربية والأجنبية التي تعالج مشاريع الموازنة في الحالات الطارئة.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى القانون المصري الذي سمح للحكومة في حرب عام ١٩٦٧ بالعمل وفق الموازنة القديمة، وتم تعديل الموازنة بما تلائم مع الظروف الطارئة. وكذلك أشارت اللجنة إلى الدستور الأردني الذي جاء فيه:"إذا لم يتيسر إقرار الموازنة قبل بدء السنة المالية الجديدة، يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية من موازنة السنة المالية السابقة". كذلك أشارت اللجنة إلى الدستور اللبناني الذي أجاز الاعتماد على الموازنة السابقة.

وجاء في تقرير اللجنة: «نجد من كل ما ذكر في مواد دساتير الدول الأخرى انه لا بد من تقديم الموازنة للبرلمان. وان إجازات الصرف هي محددة من البرلمانات بناء على طلب من مجلس الوزراء، وان الصرف يعتمد أسلوب الاعتمادات الشهرية ١٢/١ في حالة وجود مشروع موازنة لم يقر. وليس كما هو الحال عندنا بحيث لا يوجد مشروع للموازنة أمام المجلس التشريعي».

ولاحتواء التبرعات التي قدمت للسلطة الفلسطينية، والتي من المتوقع ان تقدم، اقترحت اللجنة ضرورة إنشاء صندوق للأموال المتبرع بها بموجب قانون خاص يعالج عملية ما يرد من تبرعات وكيفية صرفها وإنفاقها.

وقالت اللجنة ان إنشاء صندوق الطوارئ ينظم عملية إنفاق الأموال اولا ويسهل عملية الرقابة التشريعية ثانيا، ويشكل هيئة مختارة لإدارته وتمكين المجلس التشريعي من الرقابة عليه.

ونتيجة للوضع الذي عاشته مؤسسات السلطة الوطنية خلال الانتفاضة نتيجة الحصار الإسرائيلي، وإضافة إلى تلكؤ العديد من الدول العربية في تقديم ما وعدت به من أموال دعم للشعب الفلسطيني، أثيرت قضية وصول أموال من الدول العربية إلى العديد من المؤسسات الأهلية. وقد أعلن اكثر من مسؤول في مجلس الوزراء ان الدول العربية لم تف بما وعدت به، الأمر الذي أثير في اجتماع لجنة المتابعة الوزارية التي تم تشكيلها في مؤتمر القمة العربية التي عقدت في مصر أواخر العام الماضي، بحيث تتولى هذه اللجنة متابعة ما صدر عن المؤتمر من قرارات.

وفي هذا السياق، انتقدت اللجنة آلية وصول أموال إلى المؤسسات الأهلية دون رقابة او إشراف، الأمر الذي يشير إلى أهمية الرقابة المالية في هذا الوقت بالذات. وقالت اللجنة: "لا يجوز ان ترسل الأموال المتبرع بها للشعب الفلسطيني من قبل الدول والجهات المتبرعة إلى هيئات وتنظيمات فلسطينية دون رقابة او إشراف .. فقد وصل إلى المنظمات الأهلية وتنظيمات سياسية ولجان، مبالغ طائلة وصلت إلى مئات الملايين دون معرفة كيف تسير وتصرف هذه الأموال".

وأضافت اللجنة:"إننا كسلطة تشريعية منتخبة يجب ان يكون لنا الرقابة التي فرضها القانون على جميع الأموال التي أعلن عن تقديمها للشعب الفلسطيني. وإن كانت قضية عدم الشفافية تتعلق بالسلطة، فكيف لا تكون أيضا على هذه المنظمات التي لا رقابة عليها من السلطتين التنفيذية والتشريعية؟!".

ولإقرار آلية مراقبة على الأموال التي قد تصل إلى الشعب الفلسطيني، أوصت اللجنة المجلس التشريعي باتخاذ قرار بتفويض رئاسة المجلس التشريعي ولجنة الموازنة والشؤون المالية متابعة موضوع التبرعات من البنك الإسلامي للتنمية والجهات المعنية بذلك لوضع آلية الرقابة المناسبة عليها.

كذلك فإن آلية تقديم الموازنة ومناقشتها تفتقر لحد الآن إلى حالة الاكتمال القانوني، حيث لم تقدم وزارة المالية لغاية الآن الحسابات الختامية لموازنات العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٠ . علما بأن قانون تنظيم الموازنة العامة نص على ضرورة ان تقدم الحكومة الحساب الختامي للسنة المالية بعد عام على تقديمها ليتسنى للمجلس التشريعي موائمة ما قدر في مشروع الموازنة وما تم صرفه.

ووسط هذه الأوضاع البالغة التعقيد، استبعد عضو لجنة الموازنة عبد الفتاح حمايل ان يتمكن أعضاء اللجنة من دراسة وبحث مشروع الموازنة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية. وأشار إلى ان دراسة مشروع الموازنة والذي هو عبارة عن تقديرات لموازنة السنة المالية الحالية صعب جدا ويتطلب جهدا مضنيا خاصة في ظل الأوضاع الحالية.

النائب عزمي الشعيبي، رئيس لجنة الموازنة السابقة، يقول:"الحكومة لم تتقيد بأصول وأسس قانون تنظيم الموازنة في وقت كان فيه هدوء .. وكانت الأموال تصلها بشكل واضح .. فما بالك اليوم في ظل مبررات كثيرة ستجدها السلطة للتهرب من التقيد بالأصول والنظام؟.»

وأضاف الشعيبي:"ليس هناك علاقة بين حجم الموازنة والأصول. فالحجم ممكن ان ينقص وعلى أثره تتغير الأولويات، لكن أصول وضع الموازنة والإيرادات والنفقات وإعطاء الفرصة لنقاشها وتحديد أولويات الصرف ليس له علاقة بالظروف". واعتبر الشعيبي ان الظروف الحالية تحتم ضرورة التقيد بالأصول اكثر من أي وقت مضى.

الاعتقال السياسي...إلى متى؟!

أبوعمرو:يجب إغلاق هذا الملف ولا بديل عن حكم القانون

الشرافي: لم يعد هنالك مبرر للاعتقال السياسي

فارس: الاعتقال السياسي مرفوض من حيث المبدأ

حمايل: الاعتقال السياسي لا يتماشى مع تطلعات وآمال الجماهير

رغم اتفاق كافة الآراء والتوجهات الفلسطينية حول رفض الاعتقال السياسي من حيث المبدأ، إلا أن ما يسترعي الاهتمام حاليا هو وجود معتقلين سياسيين في ظل ما تشهده الأراضي الفلسطينية من عدوان إسرائيلي غاشم وفي ظل تنكر إسرائيل لكافة الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني. كذلك فإن بقاء هذه الظاهرة يتنافى مع أجواء الوحدة والتلاحم الفلسطيني الذي تتغنى به كافة التيارات السياسية والشعبية الفلسطينية.

تفيد إحصائيات الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، بأنه لا يزال ٣١ معتقلا سياسيا فلسطينيا في السجون الفلسطينية حتى الآن، وجميعهم من محافظات الضفة الغربية حيث لا يوجد في قطاع غزة معتقلون سياسيون. ويتوزع هؤلاء المعتقلون على فئتين:

- معتقلون بسبب انتمائهم إلى أو تعاطفهم مع جماعات إسلامية أو يسارية تعارض عملية السلام مع إسرائيل.
- معتقلون بسبب انتقاداتهم لأداء السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتعرف الهيئة المستقلة الاعتقال السياسي بأنه هو الاعتقال الذي يتم تنفيذه عادة من قبل السلطات بحق أفراد أو جماعات على خلفية المواقف السياسية المعارضة أو الانتماءات الحزبية أو التنظيمية المعارضة ولكن غير المخالفة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي، يرى بوجوب إغلاق ملف الاعتقال السياسي. ويقول:"لا بديل عن حكم القانون ويجب أن يخضع كافة المتهمين لمحاكمات قانونية وعلنية".

من جهته، يرى كمال الشرافي، عضو المجلس التشريعي، بأنه لم يعد هنالك ما يبرر وجود معتقلين سياسيين لدى أجهزة السلطة خاصة وأن إسرائيل لم تلتزم بالاتفاقات الموقعة ولا باحتياجات عملية التسوية. ويقول:"المطلوب تنفيذ قرارات المجلس التشريعي التي حرّمت الاعتقال السياسي ودعت إلى إقفال هذا الملف وعدم العودة إليه نهائيا". ويضيف الشرافي بأن المطلوب الآن هو"تجنيد كافة الطاقات الفلسطينية وزجّها في معركة التحدّي التي يخوضها الشعب الفلسطيني". ويرى الشرافي بأن استمرار وجود ظاهرة الاعتقال السياسي لحدّ الآن يعتبر مخالفة لكافة قرارات المجلس التشريعي ومخالفة للتوجه الوطني الفلسطيني العام.

أما رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي، قدورة فارس فيرى بأن الاعتقال السياسي مرفوض من حيث المبدأ. ويقول:"الأجواء التي يعيشها شعبنا الآن هي أجواء حرب. لا أستوعب وجود أي فلسطيني في سجون السلطة على أية خلفية سياسية، والاعتقالات أصلا جاءت نتيجة اتفاقات لم تعد قائمة الآن".

عضو المجلس التشريعي، عبد الفتاح حمايل يرفض الاعتقال السياسي من حيث المبدأ ويرى بأنه لا يتماشى مع آمال وتطلعات الجماهير الفلسطينية. ويقول حمايل:"بذل المجلس جهودا حثيثة بهدف إغلاق هذا الملف، وقد أثمرت هذه الجهود بشكل جزئي بحيث أصبح الحديث يدور عن أعداد قليلة من المعتقلين السياسيين. ورغم ذلك سنواصل جهودنا ونأمل أن يتم استئصال هذه الظاهرة نهائيا".

بعد ان كشفت الانتفاضة دورهم الخطير

محاربة العملاء ومحاسبتهم .. ضرورة آنية أم دائمة ؟!

برزت قضية العملاء المتعاونين مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بشكل لم يسبق له مثيل، خاصة بعد ان اتضح تأثير هؤلاء العملاء على الرأي العام الفلسطيني بأسره. وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية تناقلت معلومات عن استدعاء الجيش الإسرائيلي لعملائه والذين وصفتهم بـ"العملاء النائمين" للعمل ضد نشيطين ميدانيين في الانتفاضة.

وحسب مصادر الإعلام الإسرائيلي فان هؤلاء العملاء أعدتهم قوات الاحتلال وجندتهم طوال الفترة السابقة ليبقوا على أهبة الاستعداد عندما تستدعي الحاجة إليهم.

واختلفت الأجواء في ظل الانتفاضة الحالية عن الانتفاضة السابقة، بل وعن سنوات الاحتلال الماضية. فالسلطة الفلسطينية باتت اليوم تسيطر على جميع المدن الفلسطينية، وبالتالي استحال دخول جنود الاحتلال للعمل داخل المناطق الواقعة تحت سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية الأمر الذي فتح المجال الواسع لأجهزة المخابرات الإسرائيلية لاستخدام عملائها.

ولفترة قريبة، لم يكن بمقدور السلطة الوطنية التعامل قضائيا ضد العملاء، حيث حالت اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل في العام ١٩٩١ دون تقديم هؤلاء للمحاكمة. وقالت مصادر أمنية ان التعامل مع العملاء كان حتى ما قبل انتفاضة الأقصى يتم فقط من خلال الاستدعاء او الاعتقال لفترات لا تتعدى عدة أشهر، ومن ثم يطلق سراحهم بعد تجميع معلومات كاملة حول آلية ارتباطهم مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وبالمقابل سجلت عدة حالات تصفية لأشخاص على خلفية ارتباطهم مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

ولأول مرة منذ قدوم السلطة الوطنية، تم خلال انتفاضة الأقصى محاكمة أشخاص بتهمة تعاملهم مع قوات الاحتلال، وتم تنفيذ حكم الإعدام بحق اثنين ممن تمت إدانتهم.

وجاءت الآلية الجديدة للسلطة الوطنية في التعامل مع العملاء، متناغمة مع الرأي العام الفلسطيني الذي لمس مباشرة خطورة تأثير العملاء بعد ان بدأت قوات الاحتلال بتنفيذ سلسلة من الاغتيالات طالت عددا من النشيطين من الفصائل الفلسطينية وبخاصة نشيطين من حركتي فتح وحماس.

واظهر استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت خلال الانتفاضة الحالية ان ٨٥٪ من الشعب الفلسطيني يؤيدون تنفيذ حكم الإعدام ضد المتعاونين مع قوات الاحتلال. وأشار ٧٧٪ من العينة التي أجريت عليها الدراسة إلى ان تنفيذ حكم الإعدام في المتعاونين سيردع المتجسسين لصالح إسرائيل.

ولم يجد تنفيذ حكم الإعدام بحق اثنين من الذين ثبت تعاملهم مع قوات الاحتلال، تلك المعارضة التي اعتادت المؤسسات الحقوقية الفلسطينية القيام بها عند تنفيذ أحكام الإعدام بحق آخرين في السابق على خلفيات مختلفة.

ويرجع السبب وراء خفوت المعارضة هذه المرة، إلى درجة الغليان الكبيرة التي سادت الجمهور الفلسطيني إزاء الدور الخطير الذي قام به العملاء والجواسيس خلال انتفاضة الأقصى والذي أدى إلى مساعدة قوات الاحتلال على تنفيذ عمليات قتل لنشيطين فلسطينيين. وبات إيقاع أقصى العقوبة بحق هؤلاء العملاء مطلبا شعبيا عارما لا يستطيع أحد تجاهله.

ولم يقف أمر ملاحقة السلطة الوطنية للعملاء عند إعدام اثنين فقط، بل أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاما

بإعدام حوالي سبعة من العملاء تمت إدانتهم بالتعامل مع قوات الاحتلال والمشاركة في اغتيال او تسهيل اغتيال نشيطين في الانتفاضة. وقد تم وقف تنفيذ هذه القرارات بسبب الضغوط الدولية التي مورست على السلطة الوطنية عقب إعدام الاثنين خاصة بعد تهريب شريط فيديو اظهر آلية الإعدام. وكانت دول الاتحاد الأوروبي من اكثر الدول انتقادا لعمليات الإعدام.

وفي الوقت الذي أيدت فيه غالبية العينة، في الاستطلاع المشار إليه آنفا، تنفيذ الإعدام ضد المتعاونين مع سلطات الاحتلال، فقد اعتبر ٦٧٪ من العينة ان من حق كل مواطن (حتى ولو كان متهما بالعمالة) استئناف الحكم عليه إلى محكمة أعلى.

واعتبر د. مصطفي البرغوثي عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني ان ظاهرة العملاء هي ظاهرة منبوذة ومعزولة وبإمكان الشعب الفلسطيني محاصرتها والسيطرة عليها.

وأشار البرغوثي الى ضرورة ان يخضع العملاء عند محاكمتهم لكافة الإجراءات القانونية من اجل ان يدرك الشعب الفلسطيني ويعلم الأسباب التي دفعت هؤلاء العملاء للخيانة".

وأضاف: "من شأن ذلك أن يبين ان الشعب الفلسطيني يحاكم العملاء بطريقة قانونية سليمة. ويجب ان يخضعوا لمحاكمة كاملة حتى نعطي للعالم صورة حضارية عنا بأننا شعب لا يرضى بهذه الظاهرة في صفوفه ويعالجها بطريقة قانونية".

وأشار البرغوثي إلى ضرورة العمل على محاربة هذه الظاهرة وعزلها بغض النظر عن الدور الذي يلعبه العملاء وتقييمه ان كان خطرا أم لا. وقال:"يجب محاربة هذه الظاهرة بصورة شاملة ودائمة، وليس في أوقات معينة".

وإثر تنفيذ حكم الإعدام بحق العميلين في قطاع غزة ونابلس، اضافة إلى إصدار حكم الإعدام بحق آخرين من العملاء في الخليل وبيت لحم، عملت سلطات الاحتلال على تصعيد حملتها الإعلامية ضد السلطة الوطنية مستغلة الإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية ضد العملاء.

وأصبحت هذه القضية، في مرحلة معينة الشغل الشاغل لوسائل الإعلام العالمية والأجنبية. وفي هذا السياق دعا البرغوثي إلى عدم تضخيم هذه القضية محليا، وقال:"يجب عدم تضخيم هذه الظاهرة او استغلالها لان إسرائيل من مصلحتها تضخيم هذه القضية وتوظيفها في الإساءة للشعب الفلسطيني وخاصة لدى الدول الأجنبية". وأضاف البرغوثي:"لذلك يجب التعامل معها بحكمة ودقة، بعزلهم ومحاربتهم بصورة دائمة وثابتة".

واتفق نواب في المجلس التشريعي مع ما ذهب إليه البرغوثي في ضرورة معالجة قضية العملاء بصورة دقيقة وحكيمة، خاصة وان المواطن الفلسطيني هو الضحية الأولى والأخيرة لأساليب الاحتلال الإسرائيلي.

يقول مقرر لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي، عبد الفتاح حمايل ان لا نقاش حول ضرورة محاسبة العميل، " كونه بخيانته تجاوز المحرمات السياسية". وأضاف: "محاسبة العميل هي أرضية عالمية، ولا يوجد دولة في العالم تغض النظر عن الجواسيس والعملاء العاملين ضدها".

ويعارض حمايل انتهاج عقوبة الإعدام كعقوبة أساسية ضد العملاء، مشيرا إلى ان مستوى الخطورة تتفاوت بين عميل وآخر . وبحسب حمايل، فان إجراءات المحاكمة وتنفيذ الإعدام التي تمت بحق عملاء كانت سريعة، مشيرا إلى معارضته للإجراءات السريعة. وقال:"مهما كانت نوايا المحاكمة سليمة، الا انه لا بد من إجراء تحقيق اكثر دقة مع العملاء قبل تقديمهم للمحاكمة .. ويجب التأني في إصدار الحكم".

وأشار إلى ان التأني في الحكم لا ينتقص ولا بأي شكل من الأشكال من حق الجمهور في محاكمة من خانهم محاكمة عادلة من قبل سلطة قضائية.

وكانت العديد من الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية طالبت السلطة الوطنية في العديد من

المظاهرات التي جرت خلال الانتفاضة بضرورة ملاحقة العملاء ومحاسبتهم وفق القانون، والعمل على توفير الأمن للمواطنين وحماية النشيطين من مختلف الفصائل.

وقد أبدى مراقبون وحقوقيون تخوفا من إقدام الفصائل والأحزاب على ملاحقة العملاء بعيدا عن القانون. وأعلنت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن رفضها لعمليات تصفية العملاء خارج القانون، "حتى لو تمت على أيدي أشخاص او تنظيمات".

وأشارت الهيئة في بيان وزعته أوائل شباط الماضي ان تصفية العملاء خارج القانون تعتبر تعديا على سيادة القانون، وان ترسيخ هذه الظاهرة إنما يسهم في ترسيخ ظاهرة اخذ القانون باليد، وما يرافق هذه العملية من تضارب المعلومات حول الجهة المنفذة وحول مدى تورط من ينفذ بحقهم عملية التصفية في العمالة.

وقالت الهيئة في بيانها ان هذا الموقف لا يتعارض نهائيا مع حق المجتمع الفلسطيني والسلطة في ملاحقة العملاء ومعاقبتهم، لكن"وفقا للقانون .. وبما يتناسب مع الطبيعة الخطرة لجرائمهم وما تلحقه من اثر بالغ على سلامة المجتمع وأمنه".

وأكدت الهيئة على وجوب محاكمة العملاء محاكمة"علنية ونزيهة". وأشارت في هذا السياق إلى أن توفر شروط المحاكمة العادلة، خاصة في حال استيفاء إجراءات التحقيق، سيسهم في كشف معلومات هامة اضافية، او عن متورطين آخرين لتتم محاسبتهم أيضا.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب سليمان

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02